

## دروس وعبر من دولة ربحت الحرب على الفساد

إن نصف الفساد هو سرطان أي دولة وأسوأ الأمراض التي يمكن أن تواجه المجتمعات، كونه يؤدى إلى سوء أداء الاقتصاد وارتفاع الأسعار والجريمة المنظمة حتى إنه يمكنه إحداث ثورات وحروب أهلية. هناك ثمة عوامل ينبغي النظر إليها لا سيما وإن البيئة اللبنانية مؤاتية، والمجتمع بات يعتقد الفساد من الأمور العادية، والسؤال من أين لك هذا، بات من الأمور البالية: أو لا- الفساد يحدث من الأعلى إلى الأسفل ما يعني ان كبار مسؤولي الدولة يتغاضون عن الفساد فيكون مت查看全文ً. ثانيا- تنفيذ القوانين بصرامة اذ على الأفراد اظهار ان ثرواتهم انت بالطرق القانونية وإذا تعذر عليهم ذلك فهم فاسدون، الامر بسيط جداً. ثالثا- انشاء لجنة ومنحها صلاحيات وامكانات ضخمة تسمح لها بالتحقيق مع اي شخص، ما يعني انه من غير المسموح حصول اي نوع من الرشوة او الفساد.رابعا- نشر شعور مكافحة الفساد في المجتمع والاستعداد للابلاغ عن ممارسات الفساد عندما يلاحظها المواطن.في الجلسة الافتتاحية للقمة التي عقدت في لندن منذ ثلاث سنوات تقريباً عرض رئيس الوزراء السنغافوري لي هسين لونغ لأربعة عوامل رئيسية سارت فيها بلاده من اجل انجاح خطة مكافحة الفساد والعوامل التي عرضها لونغ هي التالية:

اولا- ورث السنغافوريون نظام عمل نظيفاً من حكم الاستعمار البريطاني ومؤسسات سليمة وقوانين عمل فعالة وقضاء حازماً ومستقلاً.

ثانيا- الحاجة الماسة الى منع الخدمة العامة من الفساد وتصميم الحزب موصلة العمل من اجل حكومة نظيفة.

ثالثا- ارادة سياسية مؤسسية شاملة لمكافحة الفساد وسنّ القوانين وإنشاء (Prevention corruption act) PCA

رابعا- تنمية ثقافة تجنب الفساد والاستعداد للابلاغ عن ممارسات الفاسد ومواجهته.

يدرك السنغافوريون ان القانون يسري على الجميع وان الحكومة سوف تتقذه من دون خوف او محاباة حتى عندما يكون محرجاً. هكذا نرى ان سنغافورة استطاعت في العقود الماضية خلق سياسة شفافة وبناء قضاء سليم وحققت نجاحاً كبيراً في القضاء عليه، لكنها تعتبر لغاية الان الفساد مشكلة يجب مواجهتها، وعدم الركون للأوهام كون الطبيعة البشرية جشعة بكلها امور وضعتها سنغافورة على السكة وتتابعتها ولم تزل من اجل مكافحة هذه الآفة. ولكي تكون الامور شفافة تم رفع الحصانة عن المسؤولين، وسمحت لعملاء حكوميين في تفتيش الحسابات المصرفية والمتناكلات وليس فقط للموظفين وكذلك لأولادهم وزوجاتهم والاقارب حتى الاصدقاء، ومنح المحاكم السلطة المطلقة في مصادر تلقائية لأية إيرادات متنائية من أفعال الفاسد. يمكن العنصر الاساسي في هذا المجال في عاملين مهمين لا سيما عدم المساومة والعيش بقدر استطاعتك بما يعني انك متهم حتى تبرز براءتك وانك لم تستخدم مركزك او صلاحياتك من اجل تمرير اي عملية حتى ولو كانت بسيطة هكذا أصبحت سنغافورة في اقل من ستة عقود احدي ابرز الدول في مجال محاربة الفساد ومعتمدة في ذلك على وسائل اعلام مستقلة وموضوعية تغطي جميع حالات الفساد وحيث يصبح المرتشي على الفور «بطل» صفحاتها الاولى. هذه الخطوات تنظيمية تحولت معها دولة فقيرة الموارد الطبيعية الى احدي اكبر اقتصادات العالم في اقل من اربعين عاماً.

هذه الخطوات التنظيمية قد تكون مثلا يحتذى في جميع دول العالم علما ان عملية مكافحة الفساد باعتراف السنغافوريين بالذات عملية غير مكتملة ابدا وبحاجة دائمة الى متابعة وتفعيل. هذه الامور والخطوات يمكن لأي بلد تطبيقها اذا ما اعتبرنا ان لا محاصصة ولا قوانين تحمي الفاسد والمرتشي ولا سيما المسوبيات. واذا كان لبنان يتطلع مع هذا العهد لمكافحة الفساد لا بد من دراسة معمقة للتجربة السنغافورية والتي ادت كما سبق وذكرنا، الى اقتصاد يعتبر من اهم اقتصادات العالم. ان عملية مكافحة الفساد هذه أتت في وقت دقيق وحاسم للبنان حتى ان الامور بدأت تأخذ منحى خطيرا جدا وطالت اسماء اعتبرناها لغاية الان منزّهة عن اي فساد. وما تزال الامور لغاية الان حساسة ولكنها بدأت تتبلور. واذا كانا نتساءل عن وجود اموال ضائعة، فإن المهم هنا هو ان تنجلي الامور ويتبيّن الفاعل والمفعول به ويتم استرداد الاموال للتخفيف من حدة ديوننا، واعادة الاعتبار لدولة بانت بحاجة الى هكذا عملية. كلها امور تتطلب ارادة صلبة لا توافقها سياسيا انما دعما شعبيا غير مسبوق، وليس لأشخاص انما لفكرة اجتثاث الفساد من دولة اقل ما يقال فيها انها منهوبة، واذا لم تستقم الامور قريبا قبل بدء عملية التقييد عن النفط تصبح الدولة قبائل تتحكم وتتقاسم الحصص ولا يصل للشعب فيها سوى الفتات. وهنا تبرز عملية مهمة وعلى المسؤولين ادراكها وهي اهمية انشاء الصندوق السيادي وتحصينه في قوانين صارمة واختيار قضاة للاشراف عليه، كونه سيكون الاداة الفاعلة لإنقاذ البلد من مديونيته إن خبرة سنغافورة في هذه الامور جديرة في الاخذ بعين الاعتبار مع رئيس حكمها لمدة 40 سنة واستطاع ايصالها الى مصاف الدول العظمى من حيث الاقتصاد والاستثمار والتعليم حتى اصبحت تضاهي دول العالم المتقدم. لن يكون الاصلاح فاعلاً في لبنان ما لم يكن الجسم القضائي نظيفاً وفتح ابواب السجون لكتار الفاسدين وهكذا تكون سنغافورة درساً وعبرة للبنان.